تجاهل «وثيقة باول» رغم خبراته العسكرية وترك العراق يسقط في ايدي شبكة من الميليشيات

تحليل: بوش رفض ارسال المزيد من القوات للعراق عندما كان ذلك ممكنا وضروريا بعيد الغزو

واشنطن ـ من مارتن سيف:

أشارت التقارير الاعلامية في الأسبوع الحالي الى أن الرئيس الامريكي جورج بوش يميل نحو رفض نصيحة مجموعة دراسة العراق وسيحافظ بل حتى يزيد عدد القوات الامريكية في العراق. غير أن مثل هذه السياسة تبدو أنها لن تؤدي سوى الى زيادة حجم حركة التمرد والحرب الأهلية التي تجتاح البلاد.

لقد مر وقت كان فيه نشر مئات الآلاف من الجنود الامريكيين في العراق يؤدي الى فرض الأمن والنظام بسرعة.

وهذا الوقت كان مناسباً ـ كما حذر دون جدوى رئيس أركان الجيش الامريكي السابق الجنرال أريك شينسكي ـ مباشرة عقب الاطاحة بالديكتاتور العراقي السابق صدام حسين.

وسرعان ما أدرك شينسكي أنه لا يوجد أي بديل عن نشر مئات آلاف الجنود الامريكيين على الأرض في العراق لتأمين النظام والأمن بعد سقوط صدام.

لقد كان العراق يخضع لديكتاتورية قاسية منذ انشاء جمهورية حزب البعث الثانية في العام 1968. لم يدرك العراق حتى صورة الحكم الديمقراطي منذ الاطاحة بنظام الملكية الذي كان يحظى بدعم من البريطانيين والنظام البرلماني في انقلاب دموي في العام 1958. وكما حصل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك بديل لمئات الآلاف من قوات الاحتلال التي وصلت بهدف تأمين الأمن والنظام في المانيا.

وكانت اقتراحات شينسكي متماشية مع «وثيقة باول» التي وضعها الرئيس السابق لأركان الجيش الامريكي ومستشار الأمن القومي السابق الجنرال كولن باول. لقد كان باول وزيرا للخارجية الامريكية في الوقت الذي كانت تتخذ فيه القرارات الرئيسية بالنسبة لاحتلال العراق. لكن وعلى الرغم من خبرته الواسعة وسجل نجاحاته العسكرية، التي لا يمكن لأي شخص في ادارة الرئيس بوش مجاراتها، فقد تم تجاهلها من قبل جميع زملائه.

لقد أبقى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد باول ووزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية خارج مسيرة صنع السياسة حول احتلال العراق. لقد سلّم رامسفيلد القرارات الرئيسية في الأيام الأولى من الحرب الى قلّة من منظري المحافظين الجدد اختارهم نائب وزير الدفاع آنذاك بول وولفوفيتز ومساعد وزير الدفاع لشؤون السياسة دوغلاس فيث. ودعم الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني بالكامل رامسفيلد وتركا باول دون حول ومعزولا، ما حولّه الى أكثر وزير خارجية في التاريخ الامريكي الحديث يشبه البطة العرجاء.

لقد كانت نتائج هذه القرارات كارثية. وكانت «وثيقة باول» تنص على أن تذهب الولايات المتحدة الى الحرب بأكبر قوة عسكرية ممكنة. كما كان باول خلف قانون «حظيرة الفخار» (تحطمه.. فأنت تملكه) التي رسمت حدود مسؤولية الولايات المتحدة والقوى العظمى الأخرى لتصحيح ما تكسره وتولي مسؤولية اعادة الأمن الى العراق.

غير أن سياسة بوش التي حظيت بدعم المنظرين المحافظين الجدد، رفضت هذه المبادئ التي تم اختبارها سابقاً وحققت نجاحاً. لقد ركّزت على محاولة بناء ديموقراطية مثالية في العراق انطلاقاً من الصفر وفي سرعة تحطم الأعناق.

ونتيجة لذلك، أصبح في العراق نظرياً نظام ديموقراطي برلماني صيغ بعناية فائقة. لكن لا توجد بنية حكومية ذات مصداقية أو قوية، ولا شركة فعالة أو جيش ليحمي البلاد. لقد أصبحت القوة الحقيقية بيد شبكة من الميليشيات المحلية، غالباً ما تتناحر في ما بينها لكنها منقسمة على طول الخطوط السنية ـ الشيعية. وفي أكثر من 10 محافظات من المحافظات العراقية الـ18 التي تنعم بهدوء أمني نسبي، فان حكومة بغداد المركزية لا تستطيع أن تحكم أو تبسط سلطتها فيها الا بموافقة من الميليشيات المهيمنة على هذه المحافظات.

في هذا الوضع، أصبح الوقت متأخراً اليوم لتخيل زيادة حتى 100 ألف جندي امريكي على الأرض في العراق، فكيف اذن بمجرد 20 ألف جندي يدعو بعض المتشددين الجمهوريين لنشرهم، وأن يؤدي ذلك الى احداث التأثير الايجابي الأدنى على الفوضى التي تعم بغداد ومعظم أنحاء البلاد.

لا تملك الولايات المتحدة احتياطاً من عدة آلاف من الجنود الامريكيين، فكيف اذا كان الأمر يتطلب مئات الآلاف من الجنود الذين يجب نشرهم في العراق! وحتى لو كانت تملك هذا العدد، فهذا الالتزام قد يترك الولايات المتحدة دون قوات برية كافية لتدافع عن التزاماتها الأخرى حول العالم.

ونشر عدد كبير من القوات الامريكية في العراق، حتى لو كانت هذه القوات متوفرة، سيكون بمثابة دعوة الى القوى المعادية للولايات المتحدة وحلفائها بشن هجمات على مصالحهم في أنحاء متفرقة من العالم. ومن دون وجود بنية ذات مصداقية وطنية لحكومة عراقية قوية قادرة على المحافظة على وحدة العراق، فقد يعني ذلك صب الذهب على الرمال المتحركة. واليوم، فان الالتزام بنصف مليون جندي امريكي قد لا يكون كافياً لدعم الحكومة العراقية في الحالة التي هي عليها الآن. وحتى لو كان هذا العدد من القوات الامريكية متوافراً وبامكانه احداث الفرق، فعليهم أن يلتزموا البقاء في العراق لأربع أو خمس سنوات مقبلة على الأقل وربما لفترة أطول. ومع ذلك لن تكون هناك أي ضمانة للنجاح. لكن بما أن هذا العدد غير متوفر حتى، فان هذه النقطة تصبح جدلية.

ان انقاذ العراق عبر نشر المزيد من القوات الامريكية، واحدة من الخرافات العديدة التي حلّت مكان أي نوع من السياسة الامريكية الواقعية بالنسبة للعراق. غير أن التاريخ يشهد أن الأشخاص غالباً ما فضلّوا الخرافات على الحقائق القاسية غير المرضية. (يو بي آي)

دونالد رامسفيلد

جورج بوش

كولن باول

بغداد: انعقاد مؤتمر القوى السياسية العراقية في ظل تحالفات جديدة واتفاق لتحصين «السلم الاهلي»

جندي عراقي في موقع خطف 30 عراقيا بوسط بغداد امس (رويترز)

بغداد ـ من اسعد عبود:

ينعقد مؤتمر القوى السياسية العراقية السبت المقبل في بغداد ضمن اطار مبادرة المصالحة الوطنية التي اطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي، في ظل تحالف جديد لاحزاب كبرى من مختلف الاتجاهات والطوائف تراوحت ردود الفعل حياله بين الترحيب والتحفظ.

واعلن رئيس الوزراء ان المؤتمر تحضره «الاحزاب والمنظمات المشاركة في العملية السياسية وغيرها» لتعزيز الوحدة الوطنية.

في غضون ذلك، طرأت مستجدات قد تترك اثارا واضحة على المشهد السياسي في البلاد مع توصل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية (30 مقعدا) ابرز الاحزاب الشيعية، والحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني (53 مقعدا) اهم الاحزاب الكردية، والحزب الاسلامي العراقي (شريك في جبهة التوافق، 44 مقعدا)، وهو ابرز احزاب العرب السنة الاثنين الى اتفاق سياسي «لتحصين السلم الاهلي».

وقد اكد النائب الشيخ جلال الدين الصغير الذي يتمتع بنفوذ في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية بزعامة عبد العزيز الحكيم، لـ«فرانس برس» حينها ان «هذه القوى توصلت الى اتفاق لدعم الحكومة وتحقيق حال افضل من السلم الاهلي بهدف تحصينه».

واضاف الصغير انه «اتفاق بين قوى سياسية وليس برلمانية»، معبرا عن امله في ان يكون «الاتفاق قاعدة تنضم اليها احزاب وقوى اخرى».

واكد انه «ليس موجها ضد احد» وخصوصا المالكي الذي ينتمي الى حزب الدعوة (25 مقعدا بشقيه).

لكن الحزب المذكور رد على لسان احد نوابه مؤكدا عدم الحاجة الى اتفاقات بين احزاب سياسية خارج البرلمان.

وقال حيدر العبادي القيادي في الحزب «لا توجد حاجة لتشكيل اي تكتلات حزبية خارج قبة البرلمان كونه يضم كافة طوائف واعراق البلد».

لكن مكتب مقتدى الصدر في النجف رفض التعليق على الاتفاق الجديد بين القوى السياسية قائلا «نحن غير داخلين في هذا التحالف».

ومع ذلك، قال صاحب العامري الامين العام لمؤسسة «شهيد الله» التابعة للتيار الصدري (32 مقعدا) «حتى الآن ليس هناك تطبيق واقعي لهذه المشاريع وفيما لو كان هناك طرح فعلي فان الأمر يعود الى البرلمانيين الذين يمثلون التيار الصدري».

الا ان مرجعيات دينية في النجف (160 كم جنوب بغداد) رحبت بالاتفاق.

وقال آية الله بشير النجفي «نحن مع اي خطوة تكون لصالح البلد وحقن الدم وتعزيز وحدته بكل ما نستطيع من دعم (...) لو عمل هذا التحالف على حقن الدم وتعزيز وحدة البلد فهذا ما نتمناه ونقوم بدعمه».

كما رحب المرجع محمد اسحاق الفياض بالمبادرة. وقال مصدر في مكتبه «ما يعاني منه العراق من مآس يدفع الجميع بمن فيهم المرجعية الدينية لتأييد كل خطوة من شأنها المحافظة على وحدة العراق وحقن الدماء وتحقيق الأمن والسلام».

وقد سبق لأطراف عدة ان عبرت عن مواقف متباينة حيال المؤتمر الذي تأجل مرتين حتى الآن تراوحت بين الرفض الكلي و«رفض الجلوس مع اي بعثي صدامي».

فأعلنت هيئة علماء المسلمين، ابرز الهيئات الدينية للعرب السنة، ان «الهيئة لا تشارك في مؤتمر مصالحة مع الحكومة» رغم تأكيدها ان «الدعوة لم توجه لنا للمشاركة في المؤتمر».

وكان النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان عضو اللجنة العليا للحوار اعلن ان الحكومة ارسلت «وفودا الى الاردن ومصر ودولة الامارات لتوجيه الدعوات الى قوى معارضة بمن فيهم بعض البعثيين».(اف ب)

«ابيض اسود حلو شيل» تعليمات المسلحين اثناء عملية خطف العشرات في بغداد

بغداد ـ من عمار كريم:

«ابيض اسود حلو، شيل» كانت تعليمات المسلحين الذين كانوا يرتدون ثياب الجيش العراقي اثناء عملية خطف عشرات الاشخاص امس الخميس من منطقة السنك التجارية وسط بغداد.

وقال سامي ميرزا حارس احد المباني التجارية «كنت على السطح ورأيت الجنود وهم يدخلون الى المحلات التجارية ويصيحون (ابيض اسود حلو، شيل) اي اعتقل السني والشيعي والمسيحي لا فرق».

واضاف «دخلوا الى محل صاحب المبنى حيث اعمل واردت ان اطلق النار عليهم لكنني تخوفت من ان يقتلوه بالحال».

واضاف «صاح احد المخطوفين قائلا: (انا من حزب الدعوة) فأجابوه: صحيح؟ أهلا وسهلا بك تعال معنا اذن، فنحن نبحث عنكم» مشيرا الى ان المسلحين «سرقوا مبالغ مالية كبيرة من المحلات التجارية».

واعلنت مصادر امنية وشهود عيان ان حوالى مئة مسلح يرتدون «ملابس قوات الأمن» خطفوا بين اربعين وخمسين شخصا في منطقة السنك.

وقال محمد مطيع احد الباعة وسط سوق السنك، ان «حوالي مئة مسلح يستقلون عشرين سيارة على الاقل تابعة لقوات الامن ترافقها سيارات اسعاف حاصرت السوق وتوزع العشرات من الجنود الذين قالوا (لدينا مهمة هنا) واكدوا ان (لا داعي للخوف)».

واضاف انهم «قاموا بعدها بالقبض على الناس بشكل عشوائي».

واشار مطيع الى «عدم تدخل قوات الشرطة التي كانت قريبة من موقع الحادث بالرغم من مناشدة الناس لها، باستثناء عدد من عناصر جيش المهدي (التابع للزعيم الشيعي مقتدى الصدر) بادروا باطلاق النار تجاه المسلحين».

واكد ان «ما لا يقل عن خمسين شخصا خطفوا وثقت ايديهم قبل اقتيادهم الى جهة مجهولة».

ومنطقة السنك من اهم الاسواق التجارية المتخصصة ببيع قطع غيار السيارات.

واضاف ميرزا «بعد هذا الحادث، لا اعتقد ان احدا من التجار او الزبائن سيجرؤ على فتح محله في هذه المنطقة خصوصا وانهم شاهدوا بأم اعينهم ان الحكومة لم تدافع عنهم ولم تنقذهم مما جرى اليوم (أمس)».

من جهته، تساءل شرطي يقوم بحراسة احد المصارف وسط منطقة السنك حاملا بندقيته في مدخل الشارع الذي دهمه المسلحون «كيف اقاوم اشخاصا بلباس عسكري حكومي رسمي». واضاف «لدي 30 رصاصة فقط بينما يستطيعون بعتادهم مواجهة جيش جرار». وبدوره، أوضح مسؤول في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في المنطقة رافضا الكشف عن اسمه «قيل لنا ان هناك قوة من الحرس الوطني داهمت السوق فتوجهت الى المكان من جهة شارع الرشيد مع زملائي فوجدنا اربعة اشخاص يرتدون زي الحرس الوطني».

وقال «سألناهم ماذا يحدث فأجابوا (لدينا استفسار يستغرق ربع ساعة فقط لا تقلقوا)».

واضاف «لم نعلم بادئ الامر ان هناك عملية خطف جماعي، لكن بعد لحظات بدأ اطلاق النار بصورة عشوائية فاتصلنا بالجهات المختصة والشرطة والجيش فاكدوا عدم وجود اي مهمة مماثلة في هذه المنطقة (...) وصلوا بعدها لكن تحركهم جاء متأخرا جدا».

وانتقد تدهور الوضع الامني قائلا «ليس هناك دولة ولا حكومة في السابق كان الدفاع عن الوطن لكن اليوم على الجميع الدفاع عن نفسه في بيته ومنطقته فقط».

واكد ان «السيارات التي شاركت في العملية لا تحمل ارقاما او علامات تدل على الجهة التي تنتمي اليها» مشيرا الى «وجود مدنيين يحملون مسدسات خاصة بالشرطة والجيش العراقي كانوا بكامل قيافتهم مما لا يدع اي مجال للشك بهم».

ومن جهته، قال صباح عبو (50 عاما) وهو مسيحي يملك مطعما صغيرا في السوق «تركت ولدي مهند قبل خمس دقائق من الحادث للاستراحة في المنزل».

واضاف عبو الذي يقع منزله في منطقة المرابعة القريبة من السنك «اجريت اتصالا به على الفور لكن هاتفه كان مغلقا (...) لقد خطفوه».

وبدوره، قال قاسم محمد ابراهيم (42 عاما) وهو شيعي صاحب محل تجاري في المنطقة «لقد اخذوا اشقائي الثلاثة (...) لم يتبق لي احد».

واضاف باكيا وهو يحمل جهاز الهاتف النقال محاولا الاتصال بهم «اقسم بالله العظيم لم يقترفوا اي ذنب. لا أعرف لماذا أخذوهم».

في غضون ذلك، وصلت بضع عائلات للبحث عن ذويهم وتفقدهم لكنهم فوجئوا بقوات الجيش العراقي الحقيقية في المكان ولكنهم رفضوا التحدث اليهم وهربوا اعتقادا منهم بانهم المسلحون الذين نفذوا عملية الخطف.

يشار الى تكرار عمليات خطف جماعية يقوم بها مسلحون يرتدون ثياب قوى امنية كان آخرها تعرض عشرات الموظفين والمراجعين في وزارة التعليم العالي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر الماضي للخطف. وقد عثر على جثث عدد منهم في وقت لاحق.

سويسرا ترفض مرور عوني القلمجي في أراضيها

لندن ـ «القدس العربي»:

استنكر «التحالف الوطني العراقي» قيام السلطات السويسرية بتوقيف القيادي عوني القلمجي، ومنعه من عبور اراضيها وقال في بيان ارسل لـ«القدس العربي»:

في إطار النشاط السياسي العراقي لنصرة قضية شعبنا الوطنية في التحرير من ربقة الغزاة وتحقيق الاستقلال من خلال الكفاح بمساندة المقاومة الوطنية العراقية بشتى الوسائل والسبل، وعلى رأسها الكلمة الصادقة غادر الأخ عوني القلمجي عضو القيادة العامة للتحالف الوطني العراقي الدنمارك، الدولة التي يقيم فيها بتاريخ 13 من شهر كانون الاول (ديسمبر) 2006 عن طريق الجو إلى اليونان عبر مدينة زيوريخ من أجل حضور فعالية شعبية من أجل دعم القضية الوطنية لشعبنا استجابة للدعوة التي تلقاها التحالف الوطني العراقي من قبل «التجمع العالمي ضد سياسة العزل» لإقامة مهرجان من (15ـ18).

وفي مدينة زيوريخ السويسرية، وقبل الصعود الى الطائرة الاخرى، وهو في الترانزيت تقدم منه البوليس السويسري وأخذ جوازه وأبلغه: انك ممنوع من دخول سويسرا أو المرور بها، وبعد احتجاز دام خمس ساعات اجبروه على العودة الى الدنمارك في أول طائرة سويسرية للجهة التي أتى منها وهي كوبنهاغن. وكان رقم رحلتها 1272.

واضاف: لقد كانت الخطوة السويسرية تلك غير مألوفة على أي صعيد كان، وخصوصاً في أحد مجالات حقوق الإنسان الذي تتشدق به الأنظمة السياسية الغربية التي جعلت من معاييرها «الإنسانية» سيفاً مسلطاً على القوى والأحزاب والدول المناوئة لبرامج العولمة السياسية الأمريكية، التي تهدف إلى السيطرة التامة على حركة الشعوب الساعية نحو التحرر الوطني والاستقلال السياسي والتقدم التقني على كل الصعد.

اليمن يسعى لدور اقليمي من خلال اهتمامه بالعديد من القضايا وفي مقدمتها الصومالية

عدن ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

كثفت اليمن مؤخرا من اهتمامها بالقضايا الخارجية بحثا عن دور أقليمي لها في المنطقة، من خلال تحركاتها المتعاقبة ووساطاتها المتلاحقة ولعبها دور الوسيط بين اطراف النزاع، كما بدات تلعب دور (حلقة الوصل) بين الولايات المتحدة والاطراف المتنازعة في المنطقة، أو بين واشنطن وعواصم هذه الدول.

ونشطت اليمن في تحركاتها الدبلوماسية رغبة في تفعيل هذا الدور الاقليمي لأداء مهمة قومية طموحة يرغب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في تحقيقها من خلال قيادته السياسية لليمن، خاصة وانه اصبح من كبار المعمرين في الحكم بالمنطقة ويمتلك من الخبرة والعلاقات الثنائية ما يساعده في ذلك.

واستضافت اليمن خلال الايام القليلة الماضية العديد من الشخصيات ذات العلاقة بقضايا ساخنة في المنطقة، كالقضية العراقية واللبنانية والفلسطينية وكذا الصومالية.

وهذه الايام يعكف صالح وادارته الحكومية على حل العديد من القضايا الاقليمية، وفي مقدمتها الصومالية، التي لعبت اليمن فيها دورا رئيسا خلال الحقبة السابقة، وتسعى الى لعب دور مهم خلال الحقبة الحالية التي سيطرت فيها قوات اتحاد المحاكم الاسلامية على مقاليد الامور في العديد من المدن الرئيسية في الصومال ومنها العاصمة مقديشو.

واستقبل الرئيس اليمني امس بمدينة عدن الساحلية مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى ديفيد ويلش الذي بحث معه تطورات الاوضاع في العراق ولبنان وفلسطين والصومال وكذا الملف النووي الايراني، كما تم تبادل وجهات النظر ازاء المستجدات الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وذكرت المصادر الرسمية انه تم بحث العلاقات الثنائية ومجالات التعاون المشترك بين اليمن والولايات المتحدة الامريكية وسبل تعزيزها وتطويرها لما فيه تحقيق المصالح المشتركة للبلدين، في سبيل تفعيل الدور الاقليمي لليمن في المنطقة.

وأكد ويلش حرص الولايات المتحدة الامريكية على تعزيز علاقتها وشراكتها مع اليمن ودعم مسيرة الديمقراطية والتنمية فيها، وعبر عن تطلعه لاستضافة اليمن للدورة القادمة لمنتدى المستقبل وان ذلك يعبر عن تقدير المجتمع الدولي لمكانة اليمن ودورها في الحوار من أجل الديمقراطية.

وقال ويلش لـ«القدس العربي» عقب لقائه صالح بعدن «ناقشنا العلاقات الثنائية بين اليمن والولايات المتحدة والتي تتطور بشكل جيد، وناقشنا بعض القضايا التي نرغب في ان نراها تتحسن من خلال العلاقة بين الولايات المتحدة واليمن، مثل النمو الاقتصادي والاصلاح السياسي، حيث تقدم الولايات المتحدة دعما تقليديا لليمن».

واضاف انه ناقش مع صالح «القضايا الاقليمية في المنطقة، حيث لدى الرئيس صالح العديد من الرؤى ووجهات النظر والمقترحات ونحن رحبنا بوجهات نظره، وناقشنا كذلك العديد من المشاكل التي نواجهها، كالمسألة المقلقة من حالة عدم الاستقرار الحاصلة في لبنان، بواسطة اياد خارجية» وذلك في اشارة الى التدخل السوري في القضية اللبنانية، المقلقة للولايات المتحدة، ويبدو ان المسؤول الامريكي طرح على الرئيس صالح فكرة مناقشة هذه القضية مع الرئيس السوري بشار الاسد الذي سيزور اليمن يوم غد السبت.

واعرب ويلش عن قلق بلاده في هذا الصدد وقال «نحن قلقون ونرى ان لبنان في غنى عن المزيد من القلاقل، ويحتاج الى الحفاظ على سيادته وحريته».

واوضح انه ناقش كذلك مع الرئيس اليمني القضية الصومالية، والصعوبات التي تواجه اليمن بسبب هذه القضية، «لان الأزمة الصومالية تتسبب في تصاعد عدد الفارين واللاجئين الى اليمن طلبا للمكان الآمن، ولذلك تحاول اليمن عمل شيء ما لحل هذه المشكلة، ونتمنى بعض التقدم في هذا الجانب، لانها مشكلة معقدة».

من جانبه عبر الرئيس اليمني عن ارتياحه لمستوى العلاقات والتعاون والشراكة القائمة بين اليمن والولايات المتحدة. مؤكدا حرص بلاده على تعزيز تلك العلاقات وتوسيع آفاق التعاون المشترك لما يحقق المصالح المشتركة لهما.

وفي ذات اتجاه العمل الاقليمي اليمني استقبل صالح امس الاول رئيس المحاكم الاسلامية في الصومال شيخ شريف شيخ احمد والوفد المرافق له الذي زار اليمن تلبية لدعوة قدمتها اليمن، لمحاولة تقريب الهوّة بين الفرقاء الصوماليين.

وأوضح صالح «ان اليمن لا تقف مع طرف ضد طرف آخر وان ما يهمها تحقيق الوفاق وتعزيز الوحدة الوطنية، وان يسود الامن والاستقرار والسلام في الصومال، ويتمكن ابناء الشعب الصومالي من التفرغ لاعادة اعمار ما دمرته الحرب وبناء مؤسسات الدولة الصومالية».

وجدد «حرص اليمن على مواصلة بذل جهودها من اجل رأب الصدع وتقريب وجهات النظر بين مختلف الاطراف الصومالية ولما من شأنه احلال السلام والاستقرار في الصومال».

واطلع رئيس المحاكم الاسلامية الرئيس اليمني على آخر تطورات الاوضاع الراهنة في الصومال وموقف المحاكم الاسلامية ورؤيتها للحل للمشكلة الصومالية للخروج من حالة الاقتتال الراهن.

وشدد صالح على ضرورة ان «يعترف كل طرف في الصومال بالطرف الآخر ويتعايش معه في اطار تعزيز الوحدة الوطنية الصومالية، وبما يحول دون التدخل الخارجي في شؤون الصومال».

مؤكدا ان امن واستقرار الصومال يهم اليمن وكل دول المنطقة وان اليمن ستبذل كل الجهود من أجل مساعدة الشعب الصومالي والوقوف الى جانبه ولكل ما فيه مصلحة الصومال والحفاظ على امنه واستقراره ووحدته.